

الموروث والتاريخ

علاقة ملتبسة*

ميشال نارسي

ترجمة: جمال حيمر

دأب الدارسون على إقامة تقابل بين المجتمعات التقليدية وبين المجتمعات التاريخية، الأولى يطبعها جمود يبدو ضامنا لهويتها، والثانية انخرطت في سيرورة التغيير حيث مازال التأريخ لها متواصلا، إن هذا التعارض الشائع هو التعبير عن مركزية المجتمعات الصناعية المتعارضة مع مجتمعات تبدو بدون تاريخ، فهي لم تعرف الكتابة، وتفتقر بالتالي إلى وثائق تؤرخ لماضيها، وتعوزها مستندات تكشف عن ثقافتها المادية، ولاسيما ما يتصل منها بالتقاليد والعادات التي كانت تميزها.

لقد شكلت المجتمعات المفتقدة للكتابة موضوعا للبحث الإثنولوجي، فيما اعتبرت مجتمعات التدوين موثلا لميلاد التاريخ، ويظهر للوهلة الأولى عدم وجوب اعتماد هذه الثنائية في التعيين. من المؤكد أن بدايات التاريخ كتخصص ارتبطت بالكتابة. ذلك أنه لا يمكن أن نستهن بأن أقدم كتاب يتقاطع مع الآداب الغربية هو كتاب "التحري" لصاحبه هيرودوت، بيد أن الإثنولوجيين والمؤرخين لم يقرؤا بذلك إلا بعد أمد طويل. فالكتابة ليست كافية للتحرر من التقليدية، وبالمثل فإن عدم الكتابة ليس كافيا للتخلص من التاريخ وتجنب التغيير، تشهد على ذلك كتب الحوليات الوسيطية ومصنفات مؤرخي الملوك. فليس هناك من تنافر بين حرص مجتمع أو السلطة السائدة فيه على الحفاظ على التقاليد وبين العناية المولاة لتأريخ الأحداث المتعاقبة. ما يمكن أن نقوم به هو أن نسجل فقط أن ثمة تمييزا بين المؤرخ وبين الكرونولوجي، وأن صياغة كرونولوجيا مهما بلغت دقتها لا تكفي لكتابة التاريخ. وعلى العكس من ذلك، فقد ولى زمن الانبهار بـ "بدائية" المجتمعات التي لا تتوفر على الكتابة، ويتعين التذكير ببديهية هي أنه مادام الزمن يمضي بالنسبة للجميع فليس بالضرورة أن هذه المجتمعات لها تاريخ، وحاضرها شاهد على ذلك: فالدفق الزمني واحد عند الجميع، بل عليها أن تدرك ذلك. وإذا كان غياب الكتابة يمثل عائقا أمام تشكل علم حقيقي للتاريخ، فإن هذا الغياب لا ينفي الوعي به.

ونتصور وعيا من هذا النوع بداهة باعتباره وعيا شقيا أو وعيا قلقا، وأن المجتمعات التقليدية تطمح بجموح إلى التغيير وتنشغل بالهوة بين حاضرها وبين جذور هذا الحاضر. وخلافا لذلك، فإن مجتمعاتنا تحتفي ببعدها التاريخي، وهي دوما مرتبطة بالتجديد، ومعتزة بقطيعتها مع الماضي. مع العلم أنه إذا كان من الحق أن فلسفة التقدم تستند إلى التاريخ وتوظفه، وأن فائدة التاريخ تتغذى بنسبة عالية من الإيمان بالتقدم، فإن التاريخ بدوره يتغذى من غربة الماضي أو همّ الحفاظ على نقاوة إرث الماضي وجذوره.

ومما يشهد على ذلك بروز ظواهر في العقود الأخيرة مغايرة لظاهرة ارتباط معاصرنا بجذورهم أو لظاهرة تصاعد الأصوليين الدينيين، وبذلك فإن خط القطيعة بين التقليدية والتاريخية يمر عبر التاريخ والثقافات المدونة، وبالإمكان إدراج هذه القطيعة بين الإحالة على المقدس المكون للمجتمعات التي لا تشكو من غياب الكتابة مثل المجتمعات المسيحية الوسيطة والمجتمعات الإسلامية من جهة، وبين تأسيس فضاء عمومي دنيوي من خلال علمنة المؤسسات من شأنه تقوية العلاقات مع المقدس بشكل تبدو معه هذه العلاقة شأنا خاصا، من جهة ثانية.

وفي هذا السياق تمثل الثقافة اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد سابقة موهلة في الزمن، إذ إن ميلاد التاريخ في بلاد اليونان تحقق باقتران مع تفعيل الحقيقة وتراجع الأسطورة، لكن ليس بالضرورة وربما بكل السهولة التي نعتقد أن الثقافة الدنيوية تتجاوز الأساطير. وربما يكمن تفوق الإثنولوجيا على التاريخ في إبراز كيف أن الثورة الفرنسية باعتبارها الحدث المؤسس في فرنسا للجمهورية قد تحول تاريخها المشحون بالأيديولوجيا إلى أسطورة: كل تاريخ جديد للثورة الفرنسية يوازي رواية جديدة للأسطورة من خلالها أصبح المجتمع يدرك هذا الحدث المؤسس له بكل حمولته الإيديولوجية، نستشهد على ذلك بالاعتقاد الأفلاطوني في تفوق القدماء الذين كانوا يعيشون بالقرب من الآلهة، كما أن الاعتقاد في التقدم يمكن أن يُذكر المجتمع بماضيه، وكذلك الشأن بالنسبة للأساطير الهندو-الأمريكية في تصور لها لنشأة الكون التي كانت دائما تأخذ في الاعتبار العادات والتقاليد حتى الأكثر منها تميزا. وينطبق هذا لاعتقاد أيضا على الديانات السماوية وبالمثل على الإستوغرافيا الثورية. لا يتعلق الأمر إذن سوى بأساليب متباينة يحاول المجتمع بواسطتها إحياء مفهوم التقليد.

ومما لا جدال فيه أن التوظيفات السوسيولوجية للتاريخ في المجتمعات المعاصرة تقرر الخطاب التاريخي بالخطاب الديني، وتضفي على هيئة المؤرخين صفة مجلس ديني قادر على تنشيط شعلة الإجماع. ففي الاتحاد السوفياتي سابقا، وطوال فترة النظام الشيوعي، جرت مغالطات التاريخ الرسمي

بطقوس الاحتفاء بذكرى تأسيس الجمعية العامة وإعلان حقوق الإنسان. هذا الاحتفاء الذي كانت فرنسا أواخر القرن الماضي تخصصه بطريقة واثقة وإجماعية لأصولها وللثورة الوحيدة التي كانت وراء ميلاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هكذا فإن التاريخ أو كتاب التاريخ الرسمي شكل ولمدة طويلة بوتقة وخزان الذاكرة الجماعية ممارسا بذلك وظيفة هوياتية إن لم نقل إدماجية، و تتأسف اليوم لكونه لم يعد أحيانا يؤدي هذه الوظيفة. وسيكون من السذاجة إقامة مشترك بين الثمرة الجيدة للعلم وبين وهم الإيديولوجيا. إن التاريخ مهما بلغت درجة علميته لا ينبثق قطعا من النظرية الخالصة. ولهذا الاعتبار سنرى كيف أن الفلسفة حاضرة لئلا تنزع عن التاريخ صفته العلمية. إن خطاب أي مجتمع حول ذاته يتضمن حتما مؤثراته الإيديولوجية، بيد أن هذه المؤثرات لا تجتمع في عنصر واحد. إن الخطاب الذي يبلوره المجتمع حول نفسه ليس بالضرورة خطابا حول هوية هذا المجتمع، ويمكن للوظيفة الإيديولوجية للتأريخ أن تضيف طابعا إشكاليا على هذه الهوية.

* - النص مأخوذ من كتاب :

Notions de philosophie, sous la direction de Denis Kambouchner

عدد جديد من مجلة أمل

